

# تخطيط الطاقة وتخطيط الاقتصاد والمعادلة الصعبة

بصورة شبه منفصلة ولكن تكاملية مع تخطيط الاقتصاد وذلك لإبراز بعض القضايا المرتبطة بالطاقة كتوفر الإمدادات ومستوى الأسعار وكفاءة الاستخدام وتأثير التكنولوجيا وغيرها.

ومما لاشك فيه أن التخطيط الاقتصادي السليم وفي إطار خطة تنموية مدروسة تنطلق من أهداف واضحة ومحددة وترتكز على القدرات القومية الذاتية سواء أكانت قدرات إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية أو إدارية هو الأرضية التي يجب أن يرتكز عليها تخطيط الطاقة .  
وبالنظر إلى أن موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية موضوع متشعب من جهة، وإلى محدودية المقام من جهة ثانية، فسيفترض إمكانية وجود هذه الأرضية والخلوص مباشرة إلى موضوع تخطيط الطاقة بالقول بأنه :-

يهدف إلى تحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي والاجتماعي بأعلى كفاءة طاقة ممكنة من قبل الاقتصاد القومي مع الأخذ في الاعتبار متاحة مصادر الطاقة وإمكانات الاستبدال بينها ، وكذلك البدائل التقنية في مجال إنتاج ونقل وتوزيع وإستخدام الطاقة .  
ويتطلب تحليل الصلات بين قطاع الطاقة من جهة وباقي قطاعات الاقتصاد من جهة ثانية كما انه يتطلب

العلاقة بين الإقتصاد والطاقة علاقة جوهرية وقوية، تتميز بأنها ذات تأثير تبادلي من حيث أن الطاقة تؤثر في الاقتصاد والاقتصاد يؤثر في الطاقة ( أو بالاحرى في أسواق الطاقة ) .

فالطاقة هي العصب الحيوي للاقتصاد الحديث المعتمد على الآلة ( العاملة بالطاقة) في سبيل زيادة الإنتاج وتلبية حاجة المجتمع المتعاظمة لضروريات الحياة ولتحسين مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية، ومن ثم فإن استمرارية إمدادات الطاقة ضرورة لاستمرارية النمو الاقتصادي وأي نقص أو إنقطاع في إمدادات الطاقة ستكون له عواقب وخيمة قد تصل إلى حد تدمير البنية الاقتصادية ذاتها .

وبالمقابل، للاقتصاد تأثير كبير على الطاقة فالانتعاش الاقتصادي يؤدي إلى تزايد الطلب على الطاقة وبالتالي ازدهار أسواق الطاقة ، في حين إن الركود الاقتصادي أو التراجع الاقتصادي يؤدي إلى تقلص الطلب على الطاقة وانكماش أسواقها (على الأقل من وجهة نظر منتجي الطاقة ) .

وبالنظر إلى أن قطاع الطاقة هو أكثر القطاعات الاقتصادية اتساعا وتغلغلا في الاقتصاد القومي فقد أصبح تخطيط الطاقة يشكل حجر الزاوية في برامج التخطيط التنموي للدول ، ويعالج اما كجزء من تخطيط الاقتصاد أو

للدول شبه المكتفية ذاتيا من الطاقة.

أما بالنسبة للدول ذات الفائض في إنتاج الطاقة كالدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي فإنه وان كان تخطيط الطاقة لديها، يكاد ينحصر في تخطيط الإنتاج والتصدير، إلا أنها على وعى تام بجمتية نضوب مصادر الطاقة لديها، وبضرورة الموازنة بين المتطلبات الآنية ( من التمويل) والإحتياجات المستقبلية ( من الطاقة)، والتخطيط منذ الآن لمرحلة ما بعد النفط خصوصا في الدول التي يشكل عائد النفط مصدر الدخل الرئيسي.

ومن ثم فإنه يبدو جليا أن جميع الدول النامية، سواء أكانت مستوردة أو مكتفية ذاتيا أو مصدرة للطاقة، تعاني من المعادلة الصعبة بين تخطيط الطاقة وتخطيط الاقتصاد، وهو ما يحتم عليها جميعا السعي حثيثا في سبيل حل هذه المعادلة الصعبة بما يضمن أمنها واستقرارها وتقديم شعوبها.

وحيث أن الدول العربية باعتبارها من الدول النامية، بما في ذلك الدول المصدرة للنفط، ينسحب عليها معظم ما ورد سابقا، فإنه من الأهمية بمكان أن تسعى هذه الدول إلى التصدي لهذه المعادلة الصعبة، ليس فقط من خلال منظور قطري أو إقليمي، ولكن من منظور عربي شامل يستند على تكثيف التنسيق، وتوثيق عرى التعاون، وإرساء دعائم التكامل الاقتصادي بين جميع الأقطار العربية وبما يحقق طموح الأمة العربية في الوحدة والعزة والحياة الكريمة .

## أمين لجنة التحرير

تحليل إمدادية الطاقة ، وتحليل تكاليف الطاقة ، وتحليل البدائل التقنية الكفيلة المتاحة لإنتاج واستخدام الطاقة .

ومما لاشك فيه إن تطبيق تخطيط الطاقة على ارض الواقع يختلف باختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأقطار والأقاليم المختلفة، فالدول المتقدمة لجأت إلى أسلوب تخطيط الطاقة بصفة منفردة أو جماعية كرد فعل لما سمي بأزمة الطاقة عام 1973 ، وكان الدافع الاساسي من وراء ذلك هو تخوفها من انقطاع إمدادات الطاقة وارتفاع تكاليفها ، وكان هدفها هو تقليل اعتمادها على النفط المستورد ( خصوصا نفط الشرق الأوسط) وإيجاد بدائل عنه، وتخفيض تكاليف الطاقة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك مثل المحافظة على الطاقة وترشيد استهلاكها ، وقد حققت هذه الدول من خلال سياسة تخطيط الطاقة معظم أهدافها المعلنة وغير المعلنة بما في ذلك الهيمنة على أسواق الطاقة .

اما بالنسبة للدول النامية، فلأنها تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتواجه معضلة معضلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء من حيث توفر التمويل اللازم، أو توفر المصادر الطبيعية، أو توفر الطاقة أو توفر الكوادر الفنية والإدارية المدربة، أو غيرها فإنه اتضع التنمية وتخطيط الاقتصاد على راس قائمة أولوياتها وتتعامل مع تخطيط الطاقة بحسب ظروفها من حيث توفر إمدادات الطاقة .

فالدول النامية المستوردة للطاقة تولى تخطيط الطاقة أهمية كبيرة وتسعى إلى بذل الجهد للسيطرة على فاتورة الطاقة المتصاعدة، وكذلك الأمر ( وإلى حد ما) بالنسبة